6

مفاهيم وآليات العمل النقابي

2008

سلسلة إصدارات
التنمية السياسية
"قضايا ومفاهيم نظرية"

6

معهد البحرين للتنمية السياسية
Bahrain Institute for Political Development

سلسلة إصدارات التنمية السياسية

"مفاهيم وآليات العمل النقابي"

-6-

تأليف وإعداد : النقابي محمد عبد الجليل المرباطي

ساعد في الإعداد: عهود ناصر الحبيب

الأفكار الواردة في هذا الإصدار تعبر عن آراء المؤلف

دون مسئولية معهد البحرين للتنمية السياسية

قدمت هذه الورقة البحثية وصدرت تحت رقم"6"

السنة الأولى 2008

© معهد البحرين للتنمية السياسية

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى 2008

توجه المراسلات البحثية إلى: معهد البحرين للتنمية السياسية

ص.ب. 38955

الرفاع – مملكة البحرين

هاتف: 17650172-973+

فاكس: 17650134-973+

بسم الله الرحمن الرحيم

نشأ معهد البحرين للتنمية السياسية بموجب المرسوم الملكي رقم (39) لسنة 2005م، ويعمل في إطار الأسس والمبادئ الدستورية والقانونية على دعم المسيرة الإصلاحية لجلالة الملك من خلال نشر الثقافة السياسية والقانونية وترسيخ مفاهيم المبادئ الديمقراطية السليمة لفئات الشعب المختلفة وتنمية الوعي السياسي بين المواطنين ودعم تجربة المجالس المحلية وترسيخ مبدأ المشروعية وسيادة القانون وله ممارسة كافة المهام والصلاحيات اللازمة لتحقيق أغراضه.

من هذا المنطلق يقوم المعهد بإصدار "سلسلة إصدارات التنمية السياسية" والتي تتناول التعريف بأهم قضايا ومفاهيم التنمية السياسية النظرية، وما يرتبط بها من حوار فكري وجدل نظري.

تصدر السلسلة بشكل غير دوري مؤقتاً، إلى أن تأخذ في الانتظام بطريقة دورية في شكل إصدار فصلي أو شهري.

ترحب السلسلة بمساهمات الكتاب والمفكرين من كافة التيارات والاتجاهات.

الفهرس

تقديـــــــم ---------- 1

الفصل الأول ---------- 2

أهمية النقابات وعلاقتها بالقوى المنتجة ---------- 2

1- فلسفة القوى المنتجة ---------- 2
2- دور العمال في الاقتصاد الإسلامي---------- 8
3- طبيعة القوى المنتجة ونقاباتها ---------- 11

الفصل الثاني ---------- 15

مفهوم النقابات في التقاليد الإسلامية ---------- 15

1- النقـــابـــــــــة ---------- 15

2- التعريفات النقابية وتطـــورهـــا التاريخـــي ---------- 21

- في الدولة العباسية:---------- 21
- في الدولة الفاطمية: ---------- 22
- في الدولة المملوكية والأيوبية: ---------- 22
- في الدولة العثمانية: ---------- 22

3- كلمة النقابة : من الناحية الصرفية واللغوية ---------- 24

4- بداية نشوء الحركات النقابية: ---------- 25

5- النقابات في العصرين العباسي والفاطمي ---------- 27

6- التقاليد والأعراف النقابية---------- 36

الفصل الثالث---------- 37

النقابات في العالم بعد الثورة الصناعية---------- 37

1- النقابات والثورة الصناعية في أوربا ---------- 37
2- أهداف النقابات مع قيام الثورة الصناعية في أوربا ---- 42
3- المهام والأطر النقابية العامة---------- 42
4- أسباب بروز النقابات في البلدان الصناعية---------- 45
الفصل الرابع---------- 49

آليات التنظيم النقابي ---------- 49

1- آلية التنظيم النقابي ---------- 49

أ- اللجنة التحضيرية:---------- 49
ب- الجمعية التأسيسية : ---------- 51
ج- الجمعية العامة أو العمومية: ---------- 52
د- مجلس إدارة النقابة: ---------- 52
ه- مكتب النقابة: ---------- 53
الخاتمة ---------- 56

شروط النشر والاشتراك في السلسلة ---------- 59

تقديـــــم

يقدم المعهد هذا العمل ضمن سياق تنمية وفهم مؤسسات المجتمع المدني الذي يعزز ويعمق التوجه نحو فكر حداثي يشكل دعامة سليمة لتأصيل البعد الحضاري للمشاريع الإصلاحية في بلادنا، ولكي يُسلَّط الضوء على مراحل تطور النقابات عبر سياقها التاريخي، وأمام تعدد وتشعب مواضيع البحث وجد الباحث أن من الأفضل إتباع التبسيط في المصطلحات والبحث التاريخي ضمن عدد من التقسيمات والأجزاء التي تعالج موضوع البحث عبر مراحله التاريخية المتشعبة، والنتيجة أننا نقف أمام خصائص تاريخية تميزت بها القوى المنتجة التي ساهمت في بناء الحضارة الإنسانية، لذا فإن من الخطأ أن يتجاهل العرب مساهماتهم التاريخية في إنجاز مراحل هامة من التنظيم النقابي والحرفي.

الفصل الأول

أهمية النقابات وعلاقتها بالقوى المنتجة

1. فلسفة القوى المنتجة

نشأت الرسالة التاريخية التي تميزت بها الطبقة العاملة والقوى الاجتماعية المنتجة عبر مراحل تطورها التاريخي من طبيعتها كطبقة صانعة للحياة ومنتجة للخيرات المادية، كأحد أهم المقومات الأساسية لاستمرارية هذه الحياة. ومن هنا أصبحت هذه القوى تنتج عقلاً وفكراً إلى جانب إبداعاتها المهنية والحرفية، حيث لا يمكن تصور قيام هذه المنجزات الحضارية دون عقل وفكر لأنها الثمرة والتابعة له على حد قول ابن خلدون في مقدمته. ولهذا كانت القوى المنتجة منجذبة لذاتها وليس في ذاتها، بمعنى أنها لا تحيى لذاتها فقط، فهي قوة منتجة على الدوام بدليل أنها تحملت أكثر من غيرها أعباء هذه الحياة، وكانت وقوداً لجميع الحضارات التاريخية... لذا أخذت بفكرة الحرية دون السيادة في محاولات لإزالة معوقات تطورها التاريخي وأصبح وجود القوى المنتجة ذا سمات عظيمة منشأها أن هذا

الوجود قد احتوى بداخله طاقات ملايين البشر من العبيد والأفنان والفلاحين والحرفيين والعمال عبر مختلف المراحل التاريخية. وقد امتزجت أحاسيسها في تلك المعالم الحضارية الرائعة والآثار العظيمة التي تحاكى جميع الحضارات الإنسانية لتجسد في روعتها طاقات تلك الملايين من القوى المنتجة التي بلغت حد الخيال والإعجاز في التاريخ العربي الإسلامي والتاريخ الشرقي.

إن هذه الانجازات الحضارية العظيمة كانت سببا مباشرا لاهتمام العرب والمسلمين بهذه القوى الاجتماعية المنتجة، التي ينبغي احترامها وتقدير عملها وإنتاجها كضرورة حضارية وعسكرية. ويتجلى ذلك الاحترام والتقدير في الوثيقة التاريخية الهامة كأول تصنيف طبقي للإمام علي بن أبى طالب إلى الاشتر النخعي التي خطها عندما ولاه على مصر، وقال فيها: ((واعلم أن الرعية طبقات، لا يصلح بعضها إلا ببعض، ولا غنى بعضها عن بعض، فمنها جنود الله، ومنها كتاب العامة والخاصة، ومنها قضاة العدل، ومنها عمال الإنصاف والرفق، ومنها الجزية والخراج من أهل الذمة ومسلمة الناس، ومنها التجار وأهل الصناعات، ومنها الطبقة السفلى من ذوى الحاجة والمسكنة، فالجنود حصون الرعية، وسبل الأمن، ثم لا قوام للجنود إلا بما

يخرج الله لهم من الخراج، ثم لا قوام لهذين الصنفين إلا بالصنف الثالث من القضاة والعمال والكتاب، ولا قوام لهم جميعا إلا بالتجار وذوى الصناعات)) ويلاحظ من هذا التصنيف الاجتماعي العلاقة الجدلية بين فئات المجتمع من خلال تأكيد أهمية العمال والصناع لجميع الطبقات الاجتماعية الأخرى. وفي هذا السياق التاريخي قد نلامس أول تصنيف اجتماعي في التاريخ العربي الإسلامي، ويتبين لنا بوضوح أن هؤلاء كانوا قوة اجتماعية منتجة هامة في المعادلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية حينها. وقد جاء هذا التقدير للعمال والصناع والمنتجين كانعكاس لواقع الحياة المادية التي تنتجها هذه القوى الاجتماعية والتقديس والاحترام لعملها.. ويتبين ذلك بوضوح عندما رفع الدين الإسلامي شأن العمل إلى مصاف العبادة وجعله من الواجبات المفروضة على كل مسلم، واعتبارها من الحقوق الأساسية التي تؤديها الدولة لهؤلاء العمال والصناع، واعتبر العمل شرطا أساسيا من شروط الرزق، وذلك ما أكدته الآيات القرآنية: ((ولا تنس نصيبك من الدنيا – قصص.. سورة 28 آية 77)).. ((وإن ليس للإنسان إلا ما سعى - سورة النجم – الآية 39)).. ((هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه – سورة الملك – الآية 15)) ((فإذا قضيت

الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله – سورة الجمعة – الآية 10))، وفضل العمل على الزهد ، واعتبر الزاهد عالة على غيره،[1] كما أبرزت العديد من الحركات الفكرية في التاريخ العربي الإسلامي مثل الحركة الإسماعيلية والقرمطية، وحركة إخوان الصفا، الاجتهادات التي تؤكد تقدير العمل وضرورته في الحياة، وقد أخذوا بنظام الألفة بين أعضائها كشكل من المساواة... وعملوا على المزج بين العمل والعقل، وفي هذا الصدد تأمل قول الإمام علي بن أبي طالب: ((لا خير في عبادة لا علم فيها،[2] كذلك جاء في رسائل إخوان الصفا: ((إن كل صناعة تحتاج إلى الفكر والعقل)).. وهذا تأكيد على وحدة العمل والفلسفة، ونادت بحرية الرأي والعقيدة، ومن أقوالهم: ((واعلم أيها الأخ إنا لا نعادى علماً من العلوم، ولا نتعصب على مذهب من المذاهب، ولا نهجر كتابا من كتب الحكماء والفلاسفة مما وضعوه والقوه فيه من فنون العلم واستخرجوه بعقولهم وتفحصهم من لطيف المعاني)). وبهذه الكيفية العقلانية بدأت

---

[1] (انظر ابن مسكويه – تاريخ الفلسفة في الإسلام تأليف الأستاذ ت . ج . دب بور T. g. De.Ber - ترجمة محمد عبدالهادي بوريده – القاهرة كلية الآداب بجامعة الملك فؤاد – مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر عام 1357ه – 1938م ص 162)

[2] (تاريخ الخلفاء للإمام جلال الدين السيوطي- 911هـ حققه وقدم له وخرج آياته الشيخ قاسم الشماعي الرفاعي والشيخ محمد العثماني – مطبعة دار القلم للطباعة والنشر بيروت لبنان – الطبعة الأولي 1406هـ - 1986م ص206)

تأخذ بعض هذه الحركات بالدعوة للعدل الاجتماعي، ومنها الحركة القرمطية التي انطلقت من البحرين ووصلت إلى مصر والشام والعراق وبلاد فارس، وانتشرت في بلاد الأناضول وغيرها تحت شعار الدين لله والوطن للجميع، آخذين بقول إخوان الصفا وخلان ألوفا: ((فمن رأى نفسه معادية لطائفة من الطوائف حنقا عليها، فهو لا يزرع الحق في قلبه، ولم تخالط الهداية لبه،[3] وفى هذا الصدد يتحدث عبد الهادي علوي في كتابه: (شخصيات غير قلقة في التاريخ الإسلامي)[4] أن أبا سعيد القرمطي ظهر في البحرين سنة 286، وهو أبو طاهر سليمان أيام الخليفة المعتضد، ويضيف أن القرامطة أخذوا بفلسفة الرازي، ومؤسس حركتهم هو عبدا لله بن ميمون القداح، المتوفى عام 261هـ (تاريخ الفلسفة في الإسلام). وجاء في (مقدمة ابن خلدون – المجلد الأول) ذكر مدينة قرمط التي أسسوها في مصر، ومع تزايد انتشار الصناعات والحرف بدأت تتسع مجالات التجارة والتقسيم الاجتماعي للعمل والحرف، وأخذت بالمقابل تنشأ طوائف الحرف وجماعات المهن وتتوزع وسط المدن الإسلامية التي شيدت بطرق هندسية اعتمدت نظام توزيع

---

[3] المصدر السابق- تاريخ الفلسفة في الإسلام - ص 98- 99) –الطبعة الأولى 1995)
[4] عبدالهادي العلوي، "شخصيات غير قلقة في التاريخ الإسلامي"، ص208

الحرف والمهن حسب أسواقها التجارية، وعلى سبيل المثال نلاحظ انتشار الأسواق التجارية في قلب المدن العربية الإسلامية القديمة، ثم تأتى من حولها القيصريات وهى عبارة عن مخازن كبيرة للبضائع، ومفردها القيصرية، وفى البحرين تسمى بسوق القيصرية في محافظة المحرق، وتشير بعض المصادر أن القيصرية جاءت من القيصر وهو اسم بيزنطي. بعد ذلك تأتى أماكن السكن الخانات (الفنادق) والحمامات وحولها تتوزع مناطق المهن والحرف كالحدادين والنحاسين والزجاجين والنوالين والنساجين والصوافين والخبازين...، وأخيرا تأتى البيوت السكنية، ومن حولها الأسوار، وهو نظام انتشر في جميع المدن الإسلامية والشرقية. وقد بني هذا التوزيع وفق نظام عسكري محكم حيث الثروة في القلب من المدينة، وتحيطها كل هذه الحلقات من التوزيعات المهنية والحرفية والبيوت والأسوار. ويلاحظ ذلك بوضوح في المدن الشامية القديمة والمصرية والعراقية والتركية والفارسية وغيرها.

2. دور العمال في الاقتصاد الإسلامي

إن ما يدل على حجم القوى الاجتماعية المنتجة ما كانت تخلفه من فوائض لقيمة عملها عندما بلغ حجم الجباية 12 مليون دينار جباها عمرو بن العاص، حينما كان والياً على مصر، ثم وصلت إلى 14 مليون دينار جباها خلفه عبدا لله بن آبى سرح، مما دعا الخليفة عثمان بن عفان إلى تأنيب عمرو ابن العاص بقوله: ((إن اللقاح بعدك قد درت ألبانها – ورد عليه عمرو بن العاص... ولكنها أعجفت فصيلها)). وقد أمر معاوية إلى زيادتها ولهذا ندد عروة بن الزبير بهذا الإجراء قائلا: ((أن الناس كان يفرض عليهم مالا طاقة لهم به)) وحاول عمر بن عبد العزيز الخليفة الأموي تخفيف هذه الضرائب عن المصريين، عندما كتب إلى عامله على مصر حيان ابن شريح قائلا: ((... فضع الجزية عمن اسلم قبح الله رأيك، فان الله بعث محمدا هاديا ولم يبعثه جابيا)).

وقد تكون هذه الأعباء المالية والضرائب الباهظة أحد الأسباب الهامة لسقوط الدولة الأموية عندما تضاءل الرضا

الاجتماعي، وتزايد السخط بين عامة الناس ونشأت حالة تغيير على مزاج القوى المنتجة من الفلاحين والعمال والحرفيين والصناع. ويعنى ذلك أن تلك الأزمات المالية والاقتصادية ولدت الحالة الجديدة نحو القوى والحركات الأكثر عدلا. ويمكننا إبراز حيوية هذه القوى الاجتماعية المنتجة ونشاطاتها من خلال العديد من المعالم الأثرية، منها أقنية المياه وبقايا الجسور والعمارات والمعابد والتماثيل وغيرها التي تجسد بدواخلها لمسات وأحاسيس وجهد وعمل أولئك العمال والمنتجين، كذلك يمكننا العودة لتراث المناسبات الدينية حيث كانت الأسواق تمتلئ بمختلف المنتجات والبضائع الصناعية، وتتحول إلى مناسبات تنشط فيها الأسواق التجارية. ويعني ذلك حركة غير عادية لزيادة كميات وحركة العمل والإنتاج، ولا تزال العديد من الدول الإسلامية والشرقية ومنها البلدان العربية حيث تتحول تلك المناسبات إلى أيام تجارية تنتعش فيها الأسواق بغير عادتها. ومما يدل على رقي الحرف مثال الحرف النسيجية. ويمكننا ملاحظة ذلك في تقنية صناعة كسوة الكعبة المنقوشة على حوافها الآيات القرآنية. ولكي نتلمس ونرى الوجود العمالي علينا تجاوز ظاهرة المعالم الأثرية بمجرد أشكالها الهندسية والمعمارية والتقنية الخارجية والدخول إلى أعماقها لنرى كيف تجسد فيها العمل الإنساني الاجتماعي لنجد

من خلالها علاقات العمل الكامنة بطبيعتها داخل تلك القصور والأبنية والمعابد وغيرها من المعالم التاريخية لنشهد التواجد العمالي وما يتضمنه من صراع وتعاون وتنظيمات ونقابات وحرف وتناقضات غيرت معالم الخريطة السياسية والاجتماعية من حال إلى حال.

لقد وصلت النقابات إلى حالة من الانتشار والقوة مكنتها من مراقبة الأسواق والمعامل والورش والإشراف على الصناعات وجودة المنتجات، ومحاسبة كل غشاش أو متلاعب بالأسعار أو المواد، ويذكر ناصر خسرو * بأنه رأى: ((التجار أثناء زيارته لبعض المدن الإسلامية كانوا يبيعون المواد بأسعار معروفة ومحددة وكانت جميع البضائع تحت مراقبة المحتسب وهو الذي ينفذ الأحكام على المخالفين، ومن تلك الأحكام عقوبة التجريس والتشهير فمن يغش الناس في المآكل والمشارب وغيرها يركب جملا وفى يده جرسا يدقه ويطوف الأحياء مناديا بأعلى صوته آنا غشاش وكذاب وأنا ألقى جزائي)).[5]

---

[5] (ناصر خسرو الخراساني: 394-481هـ، 1003 – 1088م رحالة فارسي ، أشهر مؤلفاته كتاب الأسفار أو سفرنامه، ولد بمدينة مرو يخرسان، كان من دعاة الإسماعيلية، خلال حكم الدولتين الغزنوية والسلجوقية لبلاد فارس، تأثر بآراء الفارابي وابن سينا)

3. طبيعة القوى المنتجة ونقاباتها

يتضح مما سبق أن هؤلاء الحرفيين والصناع وغيرهم كانوا أشبه بالطبقة العاملة في بعض ملامحها وصفاتها من خلال عملهم في المعامل والورش وغيرها كتجمعات حرفية أو عمالية تجمعهم ظروف عمل متشابه من حيث الاستغلال وطبيعة العمل وظروفها، إضافة إلى أشكالٍ من تنظيماتهم النقابية والروابط الحرفية وغيرها. وإلى جانب السخرة كان هناك العمل المأجور. ومما يذكر أن تلك النقابات كانت تتمتع على أعضائها بسلطات إدارية وقضائية ومالية واسعة، اعترفت بها الدولة الإسلامية الفاطمية والمملوكية.

لقد كانت النقابات أشبه بجماعات حرفية تحكمها روابط العمل والمهنة أو الحرفة لكنها لم ترق إلى الشكل أو الأسلوب النقابي المتعارف عليه، ذلك أن تلك النقابات الحرفية هي في الواقع روابط مهنية أو حرفية نشأت في الأساس كتنظيمات طبقية تحمى مصالح أصحابها وتقود شؤونهم وأنشطتهم اليومية.

وكان النقيب يعمل على إشاعة الروح الأبوية بين أعضائه ويحثهم على إتقان الحرفة والجودة في الصنعة، ويساهم في حل خلافاتهم ومشاكلهم. وكانت النقابة تأخذ على عاتقها مساعدة المرضى والعجزة من أعضائها الحرفيين، وتقديم العون لأبناء وزوجات المتوفين، وكانوا يحكمون في المنازعات، ويأخذون في أحكامهم وأعرافهم بما جاء في كتاب انتشر بين أصحاب الصنايع والمهن والحرف وكان مرشدا لتلك النقابات وهو بمثابة المرجع لجميع أمور المهنة والحرف وشؤون العمل وأصحاب الحرف ونظام النقابات ولم يعرف صاحب أو كاتب هذا المؤلف التاريخي الضخم، وهو كتاب: ((الذخائر والتحف في بيـر الصنائع والحرف)) الذي تضمن الأفكار الرئيسية لأصحاب المهن والحرف وقد وردت بعض الإشارات لما قاله الرضا عن الحسن البصري ردا على سؤال لبعض النقباء الحرفيين بشأن معرفة: ((هؤلاء المشايخ الذين لا يكملون الشد أو الربط بحضرتهم حتى يخترن منهم ويخير الناس عنهم، وبذلك لا يحصل الخلل ولا تظهر العلل. فقال الشيخ هكذا نكتبه مستورا ونعطيه لعلماء الطريق ولنقبائهم، وقال الشيخ الحسن البصري من أخل بالطريق عمدا - ويعنى طرق الدعوة النقابية - لغرض

ولشيء من حطام الدنيا مقت وظهر مقته وتعسر وقته واختل في إيمانه في عاقبة الزمان..)).

إن هذه الأفكار وما تحمله من تأويلات هي خليط من أفكار القرامطة وإخوان الصفا وخليط من المدارس الفقهية التي ظهرت في تلك الأزمنة. وكان الانحياز إلى جانب الفقراء والعمال والكادحين أمراً طبيعيا في التاريخ الإسلامي لاعتبارات أن عدداً من أصحاب الرسول (ص) كانوا من العبيد مثل سلمان الفارسي وبلال بن رباح وصهيب الرومي وزيد بن ثابت. وكانوا من خيرة أصحاب الرسول، وتعني هذه الحالة أن هؤلاء الحرفيين والعمال قد انتقلوا من مرحلة المعرفة الحسية إلى مرحلة المعرفة العقلية - انظر ابن سينا مقامات العارفين -) وكان ذلك بفعل نشوء مظهرين متناقضين من العلاقات الاجتماعية داخل الأنظمة الاقتصادية في تلك الحقب التاريخية. كان المظهر الأول يتمثل في علاقات الإنتاج العبودية والتي أنتجت ثورة الزنج (العبيد) والمظهر الآخر يتمثل في العلاقات شبه الإقطاعية. وبين هذا وذاك كان هناك نمط آخر من العلاقات المشاعية أو الجماعية التي سادت بعض مناطق الجزيرة العربية وبلاد الشام والعراق وفارس. وكانت تقترب للعلاقات الرعوية أو

البدوية، ويمكننا القول أن هذه الأنماط من العلاقات كانت متناقضة وكانت سببا في إعاقة تطور تلك المجتمعات وعلاقاتها وأنماطها الاقتصادية، وكانت سبباً لانهيار الدولة الإسلامية عندما تراجعت حركة التطور الاقتصادي والاجتماعي لبلدانها وبرزت أنظمة سياسية ذات طبيعة استبدادية تحكمها فوضى علاقات العمل والإنتاج، وأثرت على التصنيفات المهنية، وقضت نهائيا على تنظيم الحرفيين والعمال نقابيا لتبدأ مرحلة جديدة من العمل النقابي عندما أخذ التنظيم النقابي أشكالا أخرى بفعل عوامل مختلفة تبعا لمستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي لأي بلد وطبيعة الأنظمة السياسية وما تفرزه علاقات العمل والإنتاج، وأخذ بعضها يتأثر ببدايات النهضة الصناعية الأوروبية ومرحلة انتشار الأعمال الحرفية، وبرزت التنظيمات النقابية على أساس وحدة ونوع الإنتاج، وقد سميَّ بعضها بنقابات الحرف، لاعتبار أن معظم الأعمال كانت تؤدى في ورش تختص كل ورشة بحرفة مهنية محددة، وكانت تساير في تكوينها طبيعة علاقات الإنتاج.

الفصل الثاني

مفهوم النقابات في التقاليد الإسلامية

1- النقـــابـــــــة

مصادرها التاريخية في اللغة العربية

تعددت مقاربات قدامى المفكرين العرب لمفهوم "النقابة":

- لسان العرب الجزء 1- 11 لابن منظور (أبو الفضل جمال الدين 630هـ 1232م): ((النقابة ، اشتقت من النقيب، والنقيب سيد القوم وعريفهم، وشاهد القوم وضمينهم، وجمعها نقباء...)).
- عبادة بن الصامت: ((النقابة من النقيب، وجمعها نقباء، والنقيب هو من ينقب عن أحوال قومه، ويفتش في شؤونهم، ويستدل أخبارهم..)).
- أبو إسحاق: ((النقابة في اللغة من النقيب، وهى ترادف الأمين والكفيل...)).

- لسان العرب: لابن منظور / الجزء الأول: ((قيل للنقيب نقيباً، لأنه يعرف دخيلة قومه، ويستدل على مناقبهم...)).
- النقابة: ينقب، نقيباً، وأنزل الله في سورة المائدة.. الآية 12 ((وبعثنا منهم اثني عشر نقيبا))، وقد ربط ابن خلدون في مقدمته بين اثني عشر حواريا للنبي عيسى بن مريم واثني عشر نقيباً في القرآن.
- نقابة ذوى الأنساب - أو نقابة الدولة - يعرفها: (صاحب كتاب الأحكام السلطانية، بالإضافة إلى ما ورد في مقدمة ابن خلدون): ((أنها نقابات تقوم على ثلاثة قواعد، أما بإذن الخليفة المستولى على كل الأمور، وإما عن أمير الولاية، أو من نقيب عام الولاية الذي استخلف عنه نقيبا خاصا أكثرهم فضلا وأجزلهم رأيا، وهى من شروط الرئاسة، وعليهم طاعته، والقبول برأيه، لذا سميت بنقابة الدولة، أو بذوي الأنساب، لعلاقاتها بالأنساب عند العرب...)).
- النقابة العامة: يعرفها (ابن بطوطة، بالإضافة إلى ما جاء في كتاب الذخائر والأحكام السلطانية..): ((يرجع عموم

أو تعميم النقابة العامة لأصحاب الحرف ومن فئ حكمهم من الصناع والعمال... لخمسة أسباب ...))...

- أولها: الولاية على أيتامهم وأملاكهم ...
- ثانيها: الحكم بين أعضائها فيما تنازعوا...
- ثالثها: النيابة في الدفاع عنهم والمطالبة بحقوقهم...
- رابعها: تزويج أبنائهم وبناتهم اليتامى...
- خامسها : الأخذ بمن فقدوا رعاية الوالدين والحج على السفيه والمجنون...

- النقابة الخاصة: تقوم على ثلاثة أحكام (نفس المصادر السابقة)...
  - أولاً: حفظ الحقوق والأمانة...
  - ثانياً: النيابة في الحاجات والحقوق...
  - ثالثاً: المساعدة عند الشدائد أو المحن...
- نقابات الأُخُوَّة:

كانوا يقسمون بالنعم، كأن يقول أحدهم، أقول الحق بما جادت الأرض، وأقسم بالنعمة عليَّ حقاً، وأقسم بما منَت علينا السماء ماء...).

- نقابات الحرف: يقول: (الجاحظ – الرسائل)..

((تتمركز هذه النقابات في الأسواق، وتقوم بالضمان ضد النكبات ويترأسها نقيبا))...

- نقابات التعليم: يقول القرمزي:[6] ((إنها نقابة المعلمين))..

وتشير مصادر أخرى إلى: ((نقابة أساتذة جامعة الأزهر))، حيث انتشر هذا النوع من النقابات في الدولة الفاطمية.

- رسائل شيخ محي الدين ابن العربي - المجلد الثاني: القطب والنقباء، ورسالة الأنوار والتدبيرات الإلهية...

((يتحدث عن النقباء الثني عشر، في اثني عشر باباً خص كل باب لنقيب عن مهمته ومعارفه وأسراره...)).

- الصحابي أبو أمامه أسعد بن زرارة الأنصاري الخزرجي ، كان أول من بايع النبي واختاره نقيبًا على قبيلته، وكان أصغر النقباء سنًّا.

---

[6] (المقريزي – تقي الدين أبي احمد بن علي 845هـ في المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار)

- نقابة الأشراف: نشأت في العصر العباسي ببغداد في القرن الثالث الهجري، تولى قيادتها الشريف الرضي، مهمتها حفظ حقوق بعض أشراف العرب. وفي الدولة الفاطمية في مصر تولى الخليفة المعز لدين الله الفاطمي منصب نقيب الأشراف عام (358 هـ).

في عام (1800 م) اختارت نقابة الأشراف في مصر السيد عمر مكرم الحسني نقيبا عاماً لهم، وقائدا للثورة المصرية الثانية ضد الغزو الفرنسي عام (1800م). ولا تزال نقابة الأشراف هذه تقوم بنشاطها حتى يومنا هذا، وقد تم اختيار السيد احمد احمد كامل ياسين الرفاعي نقيباً عاماً لنقابة الأشراف بالإجماع ، وصدر القرار الجمهوري رقم 330 لسنة 1994م بتعيينه نقيباً للسادة الأشراف. وتملك النقابة صندوقاً للتكافل الاجتماعي. وقد تحدث العديد من المؤرخين بالتفصيل عن هذه النقابة، منهم: أبي الحسن علي بن محمد الماوردي (450هـ) في كتابه "الأحكام السلطانية"[7] وقال: ((أول من تولى نقابة الأشراف بمصر هو الشريف علي بن الحسن بن

[7] أبو الحسن علي بن محمد الماوردي، "الأحكام السلطانية"، الباب الثامن ، ذوي الأنساب ص 96- 99 ، دار الفكر للطباعة والنشر

إبراهيم بن إسماعيل طباطبا الحسني بعد سنة (280هـ)، كذلك تحدث باستفاضة عنها أحمد بن علي القلقشندى في كتابه "صبح الأعشى"،[8] ولنقابة الأشراف التي تجاوز عمرها الألف عاماً مقرا بحديقة الخالدين - حي الجمالية – القاهرة، وفي عام 2005م تم الانتهاء من المبنى الجديد لنقابة الأشراف المكون من ستة أدوار وسط القاهرة.

- أشارت إحدى المصادر: (نقباء البشر– وشعراء القرى) أن الشيخ جعفر الستري البحراني (1280 -1341هـ) المولود شرقي الجزيرة العربية (البحرين التاريخية) وعاش في النجف كان من نقباء البشر.
- أنظر نشرات وكتب السادة نقباء الأشراف بدمشق.
- جاء في كتاب رفع البأس عن بني العباس أن النقيب كان من النقباء الأدباء، وكان ابن الفوطي من النقباء الأدباء.
- اتخذ العرب صفة النقيب في أنسابهم وألقابهم وعلو مكانتهم وشرفهم، ونذكر بعضاً من هذه الأسماء وألقابها ونسبها: يقول ابن الدبيثي: ((... أبو العباس ابن الوزير

[8] "صبح الأعشى" الجزء الأول ص 73

شرف الدين أبي القاسم ابن نقيب النقباء أبي الفوارس ابن نقيب النقباء أبي الحسن... وقال السيد الشريف أبو تمام محمد بن أبي جعفر العباسي ابن نقيب النقباء)).

- لا تزال بعض البلدان العربية تستخدم مصطلح النقيب مثل سوريا والأردن ومصر، ففي الأردن يستخدم مجلس النقباء، وفى مصر يستخدم نقيب المحامين بدلا من كلمة رئيس النقابة عبارة: (النقيب العام لمحامين مصر، ورئيس مجلس النقباء، ونقيب أطباء الأسنان...).

2- التعريفات النقابية وتطورها التاريخي

- **في الدولة العباسية:**

((عرفها بعض الباحثين بتنظيمات حرفية، تقوم بتعليم وحفظ المهنة أو الحرفة، وتحافظ على مستويات عادلة لأسعار المنتجات الحرفية، وللأجور، وتقوم بتنظيم الجوانب الاجتماعية للحرفيين والعمال من خلال عقد تأسيسي يحدده العرف ويؤدون القسم على حمله واحترامه، وسمى هذا العقد بالدستور، ويقسمون كذلك على احترام قيم وتقاليد العمل والحرفة)).

- **في الدولة الفاطمية:**

((جرى تعريفها بمجموعة من الناس الذين يعملون في حرفة معينة، وكانت شبيهة بجمعيات المهن والحرف...)).

- **في الدولة المملوكية والأيوبية:**

((جرى تعريفها بفئة من الصناع، اتحدوا في نقابة من أجل حماية مصالحهم ويقوم عليهم رئيس، وينتمون إلى صنعة أو مهنة أو حرفة واحدة وتربطهم عقود تقوم على الأعراف والتقاليد..)).

- **في الدولة العثمانية:**

((جرى تصنيفها بجمعيات الحرف، أو الجمعيات الحرفية، ومن تقاليدها احترام وتقديس أسرار المهنة، ودستور هذه الجمعيات، إلى الحد الذي أصبح القيام بأي عمل أو القول بكلمة ما تسبقها كلمة دستور، ولا يزال هذا التقليد شائعا في بلاد الشام، وقد كرس السلطان العثماني عبد الحميد باشا هذا التقليد، عندما جاء بدستور شمل جميع نواحي الحياة، بما فيها السلوك

اليومي للناس وتصرفاته الشخصية، حتى دخل هذا الدستور عند أهل الشام في اللاوعي. وأصبحت كلماتهم وأحاديثهم حتى يومنا هذا تسبقها بشكل عفوي كلمة دستور. ومن تقاليد هذه النقابات والجمعيات الحرفية الاحترام الشديد لأخلاقيات وقيم العمل والمهنة إلى حد القسم. ويسمى رئيس النقابة أو الجمعية بشيخ الكار بمعنى شيخ العمل أو شيخ المهنة – ومن التسميات الأخرى الصبي للمبتدئ في تعلم الحرفة، والأستاذ والمعلم، ومع انتشار الأعمال البيتية انتشرت أشكال من الجمعيات والنقابات الخاصة بالأعمال والحرف البيتية، واقتصرت هذه المهن والحرف على تلك الأعمال التي تمارس في البيوت. ولا يزال هذا النوع من الأعمال منتشراً في بلاد الشام ومصر وتركيا وإيران، وأطلق عليها جمعيات أو نقابات (الكار - خانة) وتتركب من كلمتين (الكار، وتعنى العمل – وخانة، تعنى البيت) ولكن هذه الأعمال والحرف البيتية رافقها نوع من الانحراف في السلوك الاجتماعي السائد، لذا أخذت في تلك البلدان معنى أخلاقياً شاذا...)).

3- كلمة النقابة : من الناحية الصرفية واللغوية

- عندما نعود بالنقابة للأوزان والصرف نقف عند الأفعال التالية:
- نقابة: ((نَقبَ– يُنقب – نَقِب)).
- نقابة: ((نقب – نقابة على القوم، صار نقيبا عليهم)).
- نقابة: ((ينقب، يبحث عن الشيء..)).
- نقابة: ((النقاب، الباحث في الأمور..)).
- نقابة: ((وفيها من المناقب، والطرق، والمناقبة، المفاخرة بالمناقب...)).
- نقابة: ((ناقب – بليغ اللسان...)).
- نقابة: ((نقباء، شُاهد القوم، وضمينهم، وعريفهم وسيدهم)).
- نقابة: ((قالوا: من ينقب عن أحوال وأمور أتباعه...)).
- نقابة: ((نقيب الأشراف عند العرب والمسلمين...)).
- نقابة: ((النقيب، نقابي، من تنتخبه جماعة من العمال ليتولى مصالحهم...)).

4- بداية نشوء الحركات النقابية:

أن هذه الحياة المهنية والحرفية قد أنتجت أشكالا من العلاقات توزعت بين النقابات والروابط والطوائف المهنية والحرفية. وأخذت بداياتها الأولى تتشابه بالتنظيمات الصوفية لاعتمادها المراتب في التوزيعات الاجتماعية، ومنها النقيب والشيخ والأخ (الأخية، كحركات الأخية) وفى مراحلها المتقدمة زادت في مراتبها الأستاذ والصانع والصبي والولد، وتأسيسيا على ذلك فقد اختارت هذه النقابات والروابط شخصيات التصوف الإسلامي، ليكونوا دائما وابدأ شيوخ مشايخهم ونقبائهم مثل: ((الصحابي أبا ذر الغفاري، وسلمان الفارسي، وبلال الحبشي، وعبد الله بن العباس، وعمر بن أمية، وبريقه الأسلمي وأبو الدرداء العامري وغيرهم...)).

لقد كانت النقابات عبارة عن تجمعات حرفية ومهنية وصناعية ينتسب إليها الصناع ومن يعمل في الحرفة الواحدة أو عدد من الحرف القريبة من بعضها، وكان لكل نقابة إدارتها وشيوخها المنتخبين ودساتيرها، ومن وظائفها مساعدة أعضائها

والحفاظ على المهنة وأسرارها وتطويرها وتنظيم إنتاجها ودقة صناعتها وتقدير أسعارها والأجور وأيام العمل وأوقاته، وقد تأثرت هذه النقابات في الدولة الإسلامية بالنقابات البيزنطية من حيث سعة تنظيماتها وكثرة عددها وفعالياتها وسن القوانين التي اعترفت بنقابات الحرفيين والصناع وعرف منها نقابات الخبازين وصناع النسيج والسباكين وصناع الجلود وغيرهم، وكان للنقابات البيزنطية أحياء خاصة بها ولكل حرفة كان لها أسواق خاصة لبيع منتجاتها وعرف أن لتلك النقابات تنظيم متدرج حيث كان رئيس النقابة ومعاونوه، وكان من مهامها رعاية المصالح الاقتصادية لأعضائها، واحترام التخصص في الحرفة واحتكار الأسواق حسب تصنيفاتها المهنية أو الحرفية، وضبط الأجور ومكافحة الغش والعناية بالموازين والمكاييل، وعملت على إحياء المناسبات والأعياد وتقديم المساعدة لأعضائها ورعاية المرضى والمصابين والأيتام والأرامل، وتميز بعضها بامتلاك دور تبنى الأيتام وتعليمهم وتزويجهم، وكانت حاضرة في حالات الوفاة والاهتمام بأسر المتوفى من الأعضاء وغيرهم. أما النقابات التي اعتنقت فلسفة وأفكار إخوان الصفا والحركة الإسماعيلية والقرامطة فقد ذهبت في تنظيماتها إلى أبعد من ذلك باعتبار هذه الحركات قد نشأت أساسا بفعل

التأثيرات السياسية القوية لجمعيات الحرف ونقاباتها. وعلى سبيل المثال أحمد بن قرمط الذي تسمت حركة القرامطة باسمه كان صانعا، كذلك أبو سعيد الجنابى مؤسس الحركة في البحرين كان حرفيا. وتشير بعض المصادر التاريخية إلى أن بعض قادة هذه الحركة تدل ألقابهم على انتسابهم الفئوي للحرف والحرفيين. وقد ذهبت حركة إخوان الصفا والإسماعيلية إلى إشاعة نظام الألفة بين أعضائها وذلك تحقيقا للعدل الاجتماعي لتوزيع الثروة، وتطبيقا لما جاء في الآية الكريمة: ((واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخواناً.. – سورة آل عمران – آية 103))...

5- النقابات في العصرين العباسي والفاطمي

لقد بدأت تتكون نقابات أخرى في العصر العباسي أكثر شمولا واتساعا للقوى المنتجة، حيث أخذت شكلا آخر من التنظيم النقابي والحرفي من خلال التجمعات المهنية والحرفية الاختيارية. وقد جاء وصفها في كتاب الإسلام والحركة النقابية بأن: ((هذه النقابات كان أعضاؤها ينتخبون رئيسا أو نقيبا

لهم))، وكانت تقوم بمهام عديدة منها الدفاع عن أعضائها والفصل في المنازعات، وتقوم أيضا بولاية قضائية واسعة السلطات، وكان لها شأنها ومكانتها لدرجة أن حكام الأقاليم والخلفاء يكتبون عهودا تدل على مكانتهم ورفعة شأنهم، حتى أنه كثيراً ما كان يعهد إليهم سقاية الحج، وديوان المظالم، كذلك ظهرت تجمعات حرفية حملت أسماء مختلفة غير النقابة مثل أصحاب المهن والحرف وجماعة الأصناف وغيرها. وقد استعملت كلمة الصنف للدلالة على الجماعة الحرفية أو أرباب المهن والحرف، ويلاحظ أن هذه النقابات تركز انتشارها في محيط الأسواق التجارية الضخمة، وكانت هذه الأسواق تقرر حسب حاجات أصحاب الحرف والمهن فنرى الأسواق الإسلامية تتماثل في طبيعتها وتراثها وطرازها العمراني. ويلاحظ أنها تتوزع حسب تصنيفات المهن، فهناك سوق النحاسين والحدادين والدباغين وسوق النسيج وسوق الحرير. وفي هذا الصدد تحدث ابن خلدون في مقدمته، المجلد الثاني بإسهاب عن التقسيم الاجتماعي للعمل وعن التنمية وتوزيع وتصنيف وشرح مفصل لكل مهنة. ونورد هذه الجزئية للدلالة على مستوى الرقي لتلك المجتمعات، وإبراز المكانة الأخلاقية والأدبية للعمل حيث يقول: ((أن فلاسفة اليونان كانوا أصحاب مهن فإقليدس كان نجاراً))،

إضافة إلى هذا فلقد قامت المراكز التجارية التي شيدت بطريقة محكمة لخزن البضائع النفيسة، ونلاحظ سباكي وصانعي الذهب والفضة وبائعي العطور والأقمشة النفيسة والمجوهرات والحلي وغيرها كانوا يتمركزون في أسواق القيصرية، ويقول الجاحظ[9] أن: ((هذه النقابات تتمركز في هذه الأسواق، وكانت تقوم بأدوار كبيرة، وقد أوجد بعضها نوعاً من الضمان أو التأمين ضد النكبات، فإذا تعرض أحد أعضائها لحادث أو لضيق أو مرض أو أراد الزواج لجأت النقابة إلى مساعدته بطريقة تحفظ له كرامته وتعينه على قضاء حاجته. ويضيف الجاحظ في وصفه لهذه الحالة: ((أن رجلا من القصابين تلف ما لديه، فينجلي له القصابون سوقهم يوماً، ويجعلون له أرباحهم ليربحها منفردا ويبيع منفرداً، وبذلك يقومون على مساعدته وعونه وحفظ كرامته))، كذلك ظهرت في العصر العباسي مرتبة النقيب في جميع المهن والأصناف والحرف، إضافة إلى المراتب المهنية والحرفية الأخرى مثل شيخ الحرفة والأستاذ والصانع والصبي.

---

[9] (الرسائل – 15 – ج 1 ص 11-23)

لقد أفرزت هذه النقابات وبفعل تطور الحرف عاداتها وتقاليدها وتعدت مرحلة الأعراف والعادة، بحيث أصبحت تمتلك دساتير لتنظيم عملها ونشاطها، وقد بلغت ذروتها في العصر الفاطمي، عندما لعبت دوراً هاما في النشاط التجاري. وجرى الاعتراف بها من قبل الدولة، وتفرعت إلى مجالات أخرى غير المهنية عندما أنشأت نقابة طلاب وأساتذة جامعة الأزهر، وقد أشار بعض المؤرخين مثل (المقريزي) إلى نقابة المعلمين أيام الدولة الفاطمية، ويصنف أحدهم المراتب التنظيمية بدقة متناهية عندما اتخذوا من التربية الأخلاقية أساسا لرفع مكانتهم كصفوة تؤهلهم لمراكز القيادة وتسهل طريق النجاح أمامهم. وكان للمهنة والمهني أو الحرفي تقديراً اجتماعياً عالياً، وهي من المبادئ الشديدة الأهمية في تاريخ المجتمع البحريني الذي أعطى للمهنة أبعادها الأدبية ومكانتها الرفيعة في الانتساب إليها كألقاب للعديد من العوائل البحرينية مثل عائلة الحداد والنجار والصباغ والجزاف والبحار والسماك والبناء والمطوع والقلاف. ويمكننا حصر مئات العوائل التي اتخذت لأنسابها وألقابها الصفات المهنية، مما يؤكد وبدلالات قاطعة المكانة الرفيعة للعمل والمهنة، وهي ظاهرة تميزت بها العديد من المجتمعات العربية والإسلامية.

يتضح من خلال البحث أن تلك النقابات كانت تنظيمات حرفية ذات أبعاد اجتماعية تجمع مصالح مشتركة لأصحاب الحرف في إطار المهنة، وقد تجلى طابعها الاجتماعي لاعتبارات تسمية النقيب لرئيس النقابة أو الشيخ، وهي مرادفة للوجيه أو السيد مثل شيخ الحرفة أو شيخ الكار في مصر وبلاد الشام، إضافة لدورها الاجتماعي، وكانت تشكل الرابطة الاجتماعية بين إفرادها، وتحكمها تقاليد وأعراف وقواعد وسلوك يلتزمون بها، فلرئيس النقابة حقوق لا يمكن تجاهلها، وكانت موضع احترام للجميع، وأهمها الأمانة والأخلاق، ويلاحظ من خلال هذا العرض تقبل المجتمع الإسلامي لوجود هذه النقابات. ولا يوجد في أصول الدين الإسلامي ما يدعو لمنعها، وإنما جرى تشجيعها وأصبحت جزءاً من ازدهار التراث الإسلامي. ومن الجازم أن الدولة الإسلامية قد اعترفت بها، وأوجدت الروابط بينها وبين المحتسب الذي كان بمثابة الرقيب على حركة البيع والشراء والغش والجودة وغيرها، ونلاحظ في هذا المجال البعد الإيجابي للعمل النقابي عند العرب والمسلمين، وقد تحدث الإمام السيوطي بإيجابية شديدة عن النقباء.

لقد ازدهرت النقابات وأخذت طابعا آخرا من النشاط مع انتشار الأفكار والفلسفات والمدارس المذهبية، حيث ضمت جميع الصناع والحرفيين بغض النظر عن الانتماءات العرقية أو الدينية أو الطائفية، وفي الصدد يقول الجاحظ: ((لقد تأملت أسواق العراق فلم أجد دكاكينها إلا عليها المواليا..))، وعلى هذا فان الطبيعة الطبقية لهذه القوى تؤكد أنها النتيجة الطبيعية لإفرازات المجتمعات الإسلامية حينذاك بسب التطور الاقتصادي والتراكمات المالية، كذلك اتساع الأراضي الزراعية في معظم البلاد الإسلامية، خاصة مصر وبلاد الشام والمناطق الساحلية لشبه الجزيرة العربية وبلاد البحرين والعراق، حيث كان يعمل الآلاف من النبط والزط والزنج الذين قادوا أول أهم الثورات الفلاحية في تاريخ البشرية (ثورة الزنج)، وتشير بعض المصادر التاريخية أنها ضمت قرابة الثلاثة ملايين إنسان، التي قادها علي بن محمد المعروف بصاحب الزنج[10] وبجانب الزراعة نشطت التجارة والصناعة والحرف ونهضت حركة نشوء المدن الإسلامية، وانتعشت الأسواق وظهرت القوانين والدوائر، ومنها عمل المحتسب لمراقبة الأسواق والمنتجات، وتشير بعض

---

[10] : (لاحظ الإمام السيوطي – تاريخ الخلفاء – كتاب شخصيات قلقة في الإسلام ص 211، عبدالهادي علوي)

المصادر التاريخية أنه جرى في البحرين إنشاء مصرف زراعي لتسليف الزراع والصناع، وتم منع الربا وعملت الدولة القرمطية على احتكار التجارة الخارجية، ونظمت سبل الاستيراد والتصدير – أنظر كتاب القرامطة، أصلهم، نشأتهم، تاريخهم، حروبهم - وتؤكد تلك المصادر أن الحسن بن بهرام الجنابى والي البحرين أيام الدولة القرمطية عمل على ترسيخ مبادئ العدل الاجتماعي من خلال توزيع الأراضي على الفلاحين، وإلغاء العبودية وبناء المدارس لتعليم الأطفال المعرفة وفنون الحرب والقتال. كذلك عمل على مصادرة جميع مداخيل وموارد البلاد خاصة الحنطة والشعير وتوزيعها بالتساوي، وإنشاء مزارع ضخمة على نفقة الدولة لتربية الإبل والغنم والبقر وتوزيع منتجاتها بالتساوي. ولذلك أجمع المؤرخون إنه لم يبق في البحرين أي فقير أو محتاج أو عاطل عن العمل. وقد رفض المجتمع الإسلامي البطالة، واعتبرها أحد أشكال الخصاصة، وفي هذا المجال يتحدث ابن خلدون في مقدمته ج1 عن البطالة ويقول: ((أن فقد العمل يؤدي إلى الخصاصة لأن العمل ينتج قيماً، ويقول أن البطالة وقلة الكسب إذا وقعت أدت إلى خراب الدولة والعمران))، وخلال تلك المرحلة نشط نوعان من النقابات، أولا النقابات الحرفية وأخرى جمعيات الأخوة، وكانت

هذه التنظيمات النقابية هي السائدة في جميع البلدان الإسلامية، وكان لكل نقابة قوانينها تعرف بالدستور، وبعض هذه الدساتير احتوت في مقدماتها على بعض الأساطير والخرافات حول أصل المهنة ومصدرها وأصحابها... وبعضها قد نسب مهنته إلى الأنبياء ومثالا على ذلك... فقد نسب النجارون مهنتهم إلى النبي نوح، والحدادون إلى النبي داوود... ويشاع أن الحدادين في البحرين كانوا يعطلون أعمالهم في يوم وفاة النبي داوود، ويتحدث ابن بطوطة عن هذه التنظيمات خلال رحلته إلى الأناضول وبلاد التركمان أن نقابات الأخية: ((هم أهل نبل ونجدة وسخاء، وأن واحدهم يسمى بالأخية أي آخي، وهم منتشرون في جميع البلاد، ولا يوجد في الدنيا مثلهم أشد احتفالا بالغرباء من الناس، وأسرع إلى إطعام الطعام وقضاء الحوائج والأخذ على أيدي الظلمة، ويضيف ابن بطوطة أن (الأخي) عندهم هو نقيب الحرفة...)) ثم يقول: ((لكل نقيب أو أخي زاوية مفروشة ويقوم أتباع النقيب من الصناع والحرفيين بالبحث عن معيشتهم في النهار، ويأتون إلى مجلسه في العصر يحملون بعضا من هداياهم مثل الفواكه والطعام، فإذا جاء مسافر عابر على ديارهم أنزلوه في ضيافتهم، ويبقى عندهم حتى ينصرف، وإن لم ينزل عندهم مسافر أو عابر سبيل أكلوا ما جاؤا به وغنوا ورقصوا وانصرفوا

إلى يوم غد وأتوا بعد العصر إلى نقيبهم بما اجتمع لهم...))، لقد تكررت هذه الضيافات لابن بطوطة من قبل هذه التنظيمات النقابية الحرفية في تلك البلاد التي زارها، وكان له وصف دقيق عن تنظيماتها وحياتها الداخلية. كذلك جاء ما يؤكد طبيعة تلك النقابات الحرفية من حيث أساليب عملها ومجالات نشاطها في تلك الحقب التاريخية، ومنها ما جاء في كتاب: "الذخائر والتحف في بير الصنائع والحرف"[11]

[11] ــ **وثيقة مفقودة ، يحتفظ بنسخة منها في بيت الإبش ــ بدمشق ، بمنطقة سوق الساروجة / 1973- الذي تحول منذ أوائل السبعينات من القرن الماضي إلى المعهد** المركزي للنقابات ، والذي تحول إلى نادي عمال دمشق ، ولا يعرف مصدر هذا الكتاب أو مؤلفه ، وينسبه البعض لإخوان الصفا ، كذلك تحتفظ المكتبة الظاهرية بنسخة قديمة جدا غير مقروءة ، كتب في حواشيها بلغات الأوردو والفارسية بخط اليد)).

6- التقاليد والأعراف النقابية

يذكر أن لتلك النقابات تقاليداً اعتمدتها كأعراف في حياتها الداخلية، ومنها عملية الشد والربط، وهو تقليد كان متبعا في شد أو ربط الإبهام بالإبهام بين النقابي المبتدئ والزعيم أي شيخ النقابيين، خلالها تتلى بعض الأدعية، كذلك اتبع البعض عملية الربط أو الشد من خلال وضع السرة على السرة للتعبير عن الترابط ألأخوي بين حبل السرة وكأنهم توأمان في بطن أم واحدة، هذا التعبير عن المستوى العالي من العلاقة قد تجاوزت حدود الإخوة، ومن هنا جاءت كلمة الرابطة (من الربط والشد)... وكانوا يقسمون بالنعم. وقد انتشرت بين نقابات الأخية.

الفصل الثالث

النقابات في العالم بعد الثورة الصناعية

1- النقابات والثورة الصناعية في أوربا

لقد تأثرت المنطقة العربية بأشكال أخرى من التنظيمات النقابية التي برزت مع تطور الصناعات في الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية وهي النقابات والاتحادات الصناعية، أو المهنية التي انتشرت في بريطانيا، وتأثرت بها بعض بلدان المشرق العربي وأفريقيا، بالإضافة إلى التأثيرات الفرنسية على بعض بلدان شمالي أفريقيا العربية خاصة تونس والمغرب والجزائر، وتأخذ النقابات الصناعية في شكلها وفي بنائها التنظيمي الأسلوب الذي يقوم على تنظيم نقابي يعتمد في هيكله على تكامل الصناعات وطبيعة الإنتاج. وقد ظهرت هذه النقابات بفعل الصناعات الكبيرة التي شهدتها البلدان الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية. وتتميز هذه النقابات في عضويتها التي تشمل جميع عمال تلك الصناعة وتشعباتها وفروعها. وفي

العادة يكون تسميتها على سبيل المثال بنقابة عمال صناعة الألمنيوم أو صناعات الحديد أو البناء أو الأخشاب أو نقابة عمال الكهرباء....، بمعنى أن هذه النقابات تضم جميع عمال الصناعة الواحدة، وهو إطار نقابي لا مركزي حيث يجري انتخاب اللجنة أو اللجان النقابية في مختلف فروع وأماكن تلك الصناعة وتنتخب هذه اللجان المهنية مندوبيها للمؤتمر التأسيسي للنقابة الصناعية أو المهنية ، وهى بمثابة الاتحاد المهني، أو النقابات العامة. وقد تنبثق من هذه النقابات الصناعية أو المهنية اتحادات صناعية أو مهنية أخرى. كذلك يمكن أن تؤسس وفق قواعد النقابات العامة إذا اتحدت أكثر من نقابة مهنية أو صناعية في نقابة واحدة، عندها تتحول تلك النقابة التي تم تأسيسها من تلك النقابات الصناعية أو المهنية إلى (النقابة العامة لعمال...) ويمكنها أيضا إنشاء اتحادات صناعية، وعلى سبيل المثال هناك اتحادات الصناعات الأمريكية وعدد من البلدان الأوربية.

إن هذا الشكل من التنظيم النقابي يرسم الكيفية التي تتكون فيها هذه النقابات المهنية وطبيعة عضويتها من النواحي القانونية ومن هم في حكم انتمائها، والتي يمكن تحديدها وفق جداول التصنيفات المهنية أو الصناعية المتشابهة والمترابطة في

الصناعة ذات الطبيعة الواحدة. وتعتمد هذه النقابات في بنائها التنظيمي على اللجنة النقابية كوحدة أولى للهيكل النقابي، وهو شكل قد يُفعل العمل النقابي ويخلق ترابطاً بين مختلف عمال المهنة على صعيد البلاد، مما يعطيها دورا أكبر للنشاط والترابط بين الأعضاء، وهو إطار يستند إلى قيادة نقابية مركزية موحدة تكون قراراتها ملزمة لجميع اللجان النقابية ضمن الخطوط العامة المرسومة لسياستها وتنتفي مركزيتها عند اللجان النقابية فقط، وتتحدد مهامها من خلال تحديد طبيعة العلاقة بين اللجان النقابية ومدى تنسيق عملها ومتابعة أدائها وتمثيل العمال في المفاوضات الجماعية. ومن مهامها أيضا تعميق الوعي النقابي بين العمال، وتعميم الثقافة العمالية ونشر المعرفة بينهم، كذلك متابعة تنفيذ السياسات العامة للحركة النقابية للنهوض بالمستوى المعيشي للعمال وتهيئة الأجواء لوحدتهم والعمل على بلورة وتنفيذ المشاريع العمالية مثل البيوت العمالية الشعبية والعيادات والمشافي الصحية والمدارس والمعاهد العمالية، وخلق الوحدات الإنتاجية وغيرها، ويتخذ هذا التنظيم شكلا لا مركزيا حيث لا يستند إلى قيادة مركزية، وتمتلك اللجان النقابية جانياً كبيراً من استقلاليتها على الصعيد الداخلي، كذلك يتخذ هذا الشكل من التنظيم النقابي سلسلة من الحلقات المهنية تحت اسم اللجنة

النقابية. وتؤدي كل حلقة الدور المرسوم لها ضمن الحيز المهني أو الصناعي، ولكل لجنة نقابية وظيفتها، ولا أعنى بهذا الحكم استقلاليتها أو تحللها من المسؤولية إزاء اللجان الأخرى. فالمسؤولية تبقى مشتركة وجماعية انطلاقا من مبدأ التكامل والتضامن في أداء العمل والمهمات النقابية. ووفق هذا المبدأ يمكننا القول أن هذه النقابة الصناعية أو المهنية تتفرع في بنائها التنظيمي ابتداءا من اللجنة النقابية ثم النقابة المهنية أو الصناعية أو الاتحاد المهني، وأخيرا الاتحاد العام لنقابات العمال. وفى بعض البلدان الكبيرة هناك نقابات أو الاتحادات الصناعية واتحادات المحافظات أو الولايات أو الأقاليم والمناطق... وغيرها كذلك تصادفنا مصطلحات وتسميات أخرى على الساحة العربية مثل الاتحاد الجهوي والودادية... وغيرها من المسميات النقابية، خاصة في بلدان المغرب العربي. وللتقريب في المعاني والمصطلحات نأخذ على سبيل المثال الجامعة الوطنية التي تعنى النقابة العامة والاتحاد الجهوي الذي يقصد به اتحاد المحافظة أو الولاية أو المنطقة، ونقابة المصنع تعنى اللجنة النقابية، وعادة تأخذ هذه الأشكال أو النقابات في بنائها التنظيمي المهني أشكالا أخرى لا تماثل في بنائها التنظيمي النقابات العامة التي ترتكز على أساس من التنظيم العمالي العام

بحيث تشمل النقابة العامة جميع العمال في المؤسسة أو الشركة دون الاعتبار لطبيعة أعمالهم أو مهنهم، بعكس النقابات المهنية أو الصناعية التي تعتمد على جميع اللجان النقابية في مختلف فروع وتشعبات الصناعة الواحدة وتبدأ باللجنة النقابية كوحدة أولى في البناء التنظيمي للنقابة المهنية، وتعتبر اللجان النقابية الجزء المهم والأساسي في هيكل التنظيم النقابي وحجر الزاوية في البناء النقابي، وذلك بحكم دورها الفاعل في مجرى النشاط اليومي للحركة النقابية، وهي الإدارة التي تعكس خطط وبرامج القيادات النقابية للعمال، وتحديد مهامها في مجالات تنمية الوعي النقابي وتعميق شعورهم وإحساسهم بروح المبادرة بما يضمن ويحقق النجاح لخطط الإنتاج والتنمية الوطنية، والحث على قدسية العمل وحل المشاكل بين العمال والإدارة والدفاع عن حقوق العمال. وينبغي على اللجنة النقابية التعرف على مشاكل العمال واحتياجاتهم وإيجاد الحلول لها، ولابد من توفر الثقة بين اللجنة النقابية والعمال، وعلى ذلك يتقرر جدوى استمرار قياداتها.

2- أهداف النقابات مع قيام الثورة الصناعية في أوربا

جرى تحديدها في الإطار المهني العام لتجمع عمالي، ومن أهدافه:

1- الدفاع عن مصالح العمال أو أعضائها.

2- تحسين شروط وظروف العمل.

3- المحافظة على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للعمال.

4- المحافظة على مستوى مناسب للأجور والتعويض، والتقاعد.

5- محاربة الفقر والبطالة.

6- التصدي للفصل التعسفي.

3- المهام والأطر النقابية العامة

تأخذ النقابات العامة في إطارها التنظيمي باللجنة النقابية التي تمثل الحلقة الرئيسية بين القيادة النقابية وبين العمال ، وأي

موقف غير هذا سيؤثر سلبا على عمل النقابة، وسيعطل الحركة النقابية عن أداء رسالتها بالشكل الأمثل وبما يخدم المصلحة الاجتماعية العامة ، ويعيق الدور النقابي في التنمية الوطنية .

مما سبق يتبين لنا أن النقابة هي الإطار المهني العام لتجمع عمالي غايته الدفاع عن مصالح أعضائها والعمل على تحسين شروط العمل والمحافظة على حقوقهم الاقتصادية من حيث مستوى الأجور والتعويض والتقاعد. ومع اتساع الصناعات وتطور الحياة ومستلزماتها اتسع معها تعريف مفهوم النقابة ليشمل مجالات أنشطتها في جميع النواحي الاجتماعية والإنسانية والترويحية والاستهلاكية والصحية والرياضية والثقافية إلى جانب نشاطها الاقتصادي. وبذلك يمكننا القول أن النقابة هي تنظيم مهني اختياري للعمال تجمعهم مصالح اقتصادية واجتماعية وقانونية، وطبيعة مهنية وحرفية أو صناعية محددة غايتها الأساسية تحسين الظروف المعيشية لأعضائها والدفاع عن حقوقهم ومصالحهم وفق البرامج والأهداف المرسومة لها. وهناك من يعرفها بأنها جمعية أو هيئة أو اتحاد حسب المفهوم الغربي تمثل عمال المؤسسة الصناعية أو الشركات أو عمال المهنة، ولها الحق في التعبير عن طموحاتهم

وتحقيق أهدافهم الاقتصادية. وبعبارة أخرى هناك من يقول إن النقابة هي تجمع عمالي لطبيعة مهنية واحدة ومكان عمل واحد، وتعمل بصورة جماعية لصالح أعضائها، خاصة في المسائل والأمور التي لا يمكن القيام بها بطريقة انفرادية. ومع ضخامة وتطور الصناعات كانت تزداد الأمور تعقيداً بالنسبة لمجالات عمل ومهام النقابة وتتسع دائرة نشاطاتها لتشمل بالإضافة لمواضيع الأجور وتحسين ظروف العمل قضايا أخرى مثل المساومة الجماعية وامتلاك المشاريع الاقتصادية الضخمة مثل الفنادق وأماكن الترويح السياحي لأعضائها ، ومعاهد دراسية وجامعات عمالية ومشافي وعيادات طبية وأماكن علاجية مختلفة، وصناديق ادخار وبنوك عمالية ، ومساعدات اجتماعية ودور حضانة ورياض الأطفال والأندية العمالية والثقافية والرياضية والاجتماعية والتعاونيات والمطاعم وغيرها من الأنشطة. ومع هذا التطور أخذ النشاط النقابي أشكالاً وصيغاً مختلفة في البنية التنظيمية الداخلية للنقابة، وبرزت أنواع متعددة الأشكال للنقابة وذلك بفعل اختلاف الأنشطة الاقتصادية والمؤثرات المهنية والسياسية التي تفرضها أحيانا طبيعة المرحلة التي تمر بها الحركة العمالية وإفرازاتها النقابية ، إضافة للانعكاسات القوية للتطور الاقتصادي والاجتماعي وطبيعة

النظام السياسي وما يفرزه من قوانين ذات علاقة بطبيعة التنظيم النقابي وعلاقات العمل والإنتاج، وهي مؤثرات أخرى قد تحدد طبيعة العمل النقابي، حيث إن التنظيم النقابي يستند في الغالب على أسس مختلفة منها النقابات المهنية أو الحرفية التي تقوم في الأساس على طبيعة ونوع الإنتاج أو على وحدة الإنتاج أو تكامل الإنتاج.

4- أسباب بروز النقابات في البلدان الصناعية

مع نهاية القرن السابع عشر، برزت الحركة الصناعية تغزو المجتمعات الأوربية بقوة. وقد تحددت طبيعة النظام الرأسمالي بوضوح من خلال التقسيم الاجتماعي للعمل بين قوتين اجتماعيتين، العمال وأصحاب العمل، ومعها برز الشكل السائد لنظام العمل المأجور، ولا سيما بعد الثورة الصناعية الأوربية الكبرى، التي أوجدت تجمعات عمالية ضخمة، وأنتجت علاقات عمل وإنتاج جديدة، ارتسمت من خلالها طبيعة العمل المأجور وشروط العمل والمطالبة بتحسينها بالنسبة للعمال.

وبالمقابل كان تخفيض كلفة الإنتاج الذي يزيد من إرباح أصحاب العمل يتم عن طريق تخفيض الأجور مباشرة، أو من خلال زيادة ساعات العمل التي تجاوزت 18 ساعة عمل يومياً. وكان هذا سبباً هاما ومباشرا لقيام أولى الجمعيات المهنية والنقابات العمالية الصناعية الحديثة.

لقد أخذت الصناعات طابع الشمول على أساس تكامل صناعات المواد الأولية من خلال سلسلة واسعة من الأعمال المهنية، يساهم فيها عمال تختلف طبيعة مهنهم وأعمالهم داخل المصنع الواحد ويحكمهم تكامل عمليات الإنتاج، وبالتالي إيجاد أشكال من النقابات على أساس تكامل الإنتاج. وقد سميت هذه النقابات بالنقابات العامة، عندما ظهرت بصورة واسعة في بريطانيا كرد فعل ضد نقابات الحرف التي اقتصرت عضويتها على أصحاب الحرفة، أو المهنة الواحدة وتجاهلت الأعداد الغفيرة من العمال خارج هذه الحرفة، خاصة عمال الصناعات والخدمات الجديدة، ومنها النقابات العامة أو النقابات العمومية. وتتكون هذه النقابات على أساس صناعي ومهني شامل للعمل، بحيث تشمل مختلف الصناعات والأعمال والمهن، ويتمحور حول نواتها جميع العمال في المصنع أو الشركة أو المؤسسة

دون قيد أو شرط لطبيعة العمل أو المهنة. ويتم دعوة جميع العمال في تلك المؤسسات لعقد اجتماع أو مؤتمر تأسيسي للنقابة العامة في المؤسسة أو الشركة المحددة. وتتم الخطوات الأولى من خلال انتخاب أو تسمية لجنة تحضيرية تقوم بمهام الإعداد لهذا الاجتماع أو المؤتمر التأسيسي للنقابة العامة، وتقوم هذه اللجنة بتحديد مكان وزمان عقد هذا الاجتماع أو المؤتمر التأسيسي للنقابة العامة والعمل على إعداد جميع مشاريع ومسودات اللوائح والأنظمة والبرامج والأهداف للنقابة العامة. كذلك تترأس اللجنة التحضيرية الجلسة الأولى لهذا المؤتمر أو الاجتماع إلى حين انتخاب أعضاء مكتب المؤتمر أو الاجتماع التأسيسي للنقابة العامة، ولاستكمال النصاب القانوني للجمعية التأسيسية يشترط أن لا يقل عدد المشاركين من العمال عن العدد الذي يتم تحديده في القانون. فهناك دول تحددها بـ (21)عضواً ودول أخرى بـ (41 أو 51) مشاركاً أو عضواً، وكانت البحرين تحدد لاجتماع أول مؤتمر تأسيسي للنقابة بـ (21) عاملاً، بمعنى أنه يحق لكل واحد وعشرين عاملا تأسيس نقابة – انظر قانون العمل لعام 1957م، باب النقابات - ويحق لجميع عمال المصنع أو الشركة الانتساب إليها وفق لوائحها وأنظمتها. ويجري في هذا الاجتماع أو المؤتمر انتخاب مكاتب النقابة أو هيئاتها الإدارية أو

مكاتبها التنفيذية أو الهيئة القيادية للنقابة حسب التسمية المتفق عليها ، شريطة أن تتفق مع هياكلها الدستورية. وفي حال الانتهاء من مباشرة هذه الانتخابات يتم توزيع المناصب الإدارية فيما بينها بانتخاب رئيس النقابة وسكرتيرها والأمين المالي والمساعدين وغيرهم... وهناك بعض النقابات التي تنتخب رئيس النقابة من المؤتمر أو اجتماعات الجمعية العمومية مباشرة، ويتم أيضا انتخاب ممثليهم إلى المؤتمر المهني وإلى مؤتمر الاتحاد العام لنقابات العمال.

إن هذا الشكل من التنظيم النقابي هو الشكل النقابي السائد في جميع بلدان العالم والتي تأثرت بها النقابات العربية، وقد تطور هذا الشكل من التنظيم النقابي مع بداية الثورة الصناعية في بريطانيا ثم في عموم القارة الأوربية، وانعكس ذلك على بلدان العالم أجمع ومنها البلدان العربية.

الفصل الرابع

آليات التنظيم النقابي

آلية التنظيم النقابي

(مراحل تأسيس النقابة)

أ- اللجنة التحضيرية:

يتم تشكيل لجنة تمهيدية بمبادرة عدد من عمال المؤسسة، تقوم هذه اللجنة بالإعداد لعقد اجتماع أو مؤتمر تحضيري يتم فيه انتخاب أو تزكية لجنة تحضيرية، تقوم بالإعداد لتأسيس النقابة العامة أو النقابة المهنية أو الاتحاد العام لنقابات أو الاتحاد المهني، واللجنة التحضيرية تقوم بالمهام التالية:

1. إعداد مشروع النظام الأساسي أو الدستور أو النظام الداخلي للنقابة حسب الاتفاق على التسمية.

2. دعوة جميع عمال المصنع أو الشركة أو المؤسسة في ساعة ويوم محدد من خلال الإعلانات، ووضعها في مكان بارز لمن يرغب بالمشاركة في الاجتماع أو المؤتمر التأسيسي.
3. تترأس اللجنة التحضيرية الجلسة الأولى للمؤتمر أو الاجتماع التأسيسي للنقابة، ويتم انتخاب أكبر الأعضاء سناً ليقوم بترأس الجلسة الإجرائية إلي حين انتخاب مكتب المؤتمر واستقالة اللجنة التحضيرية.
4. بعد استقالة أعضاء اللجنة التحضيرية في الجلسة الأولى للاجتماع أو المؤتمر التأسيسي وانتخاب مكتب للإشراف على أعمال الاجتماع أو المؤتمر التأسيسي، يجوز إعادة انتخابهم، ولهم صفة العضوية في الاجتماع أو المؤتمر التأسيسي، وصفة المراقب لغير العاملين في مجالات عمل تلك النقابة.
5. عند عقد الجلسة الأولى للاجتماع أو المؤتمر التأسيسي للنقابة وإقرار جدول الأعمال الذي يكون بنده الأول انتخاب أو تسمية أعضاء لمكتب الاجتماع أو المؤتمر التأسيسي للنقابة تنتهي مهام وصلاحيات تلك اللجنة التحضيرية. وفى بعض الحالات يمكن إعادة انتخاب أو

تزكية أعضاء اللجنة التحضيرية ذاتها، أي السابقة. وتنتهي مهمة مكتب المؤتمر بمجرد انتخاب أعضاء مجلس إدارة النقابة من الجمعية التأسيسية التي تتحول بدورها من جمعية تأسيسية إلى الجمعية العامة أو الجمعية العمومية للنقابة حسب التسمية. ويتم الإعلان عن قيام النقابة بقراءة البيان التأسيسي أو وثيقة إعلان تأسيس النقابة، أو البيان الختامي، حسب التسمية المرغوبة، ومن ثم إيداع أوراق تأسيسها لدى الجهات المسؤولة التي يحددها القانون، وعادة تكون وزارة العمل والاتحاد العام لنقابات العمال.

ب- الجمعية التأسيسية :

تتشكل بدعوة عمال المنشأة أو الشركة للاجتماع التأسيسي، بهدف تأسيس النقابة أو الاتحاد. ولذا تأخذ تسميتها من التأسيس، وتنتهي صفتها التأسيسية أو اسمها التأسيسي بمجرد انتخاب مجلس الإدارة والإعلان عن تأسيس النقابة ، لتتحول تلقائيا من جمعية تأسيسية إلى الجمعية العمومية أو الجمعية العامة.

ج- الجمعية العامة أو العمومية:

يعرفها البعض بالمؤتمر، وهى صاحبة السلطة العليا في تحديد مسارات وتوجهات وأمور وأوضاع النقابة، وتحديد برامج عملها وأنظمتها ولوائحها وأهدافها العامة، ورسم مساراتها وخطط عملها، وحسم القرارات النهائية في جميع الأمور المتعلقة بعملها وطبيعة نشاطها وعضويتها، وتتألف الجمعية العمومية من جميع أعضاء النقابة العاملين، ومن صلاحياتها انتخاب أعضاء المجالس الإدارية للنقابات، إضافة لتشكيل اللجان المتخصصة، وانتخاب أعضائها.

د- مجلس إدارة النقابة:

يتم انتخاب مجالس إدارة النقابات مباشرة من الجمعية العمومية بالترشيح العلني والاقتراع السري، وبذلك يتكون مجلس إدارة النقابة من الأعضاء الذين تم انتخابهم من الجمعية العمومية مباشرة في الاجتماعات العادية أو الاستثنائية، بالإضافة إلى انتخاب عدد من الأعضاء الاحتياطيين. ولا يجوز انتخاب أو

ترشيح الأعضاء الذين لم يوفوا بالتزاماتهم المالية أو شروط انتسابهم للنقابة.

ه- مكتب النقابة:

عند انتخاب مجلس إدارة النقابة، يجتمع مباشرة لانتخاب رئيساً للنقابة وأميناً للسر وأميناً أو مسئولاً للمالية ونائباً للرئيس، ويتسلم باقي أعضاء مجلس الإدارة المسؤوليات الأخرى مثل مسؤول للعلاقات الاقتصادية وآخر للعلاقات الداخلية والعربية والدولية والعلاقات العامة، وترأس اللجان المتخصصة. وغيرها من المهام النقابية حسب ظروف ومتطلبات كل نقابة، ولهذه المسميات أو التسميات أصول وقواعد، يمكن إتباعها حسب تسلسلها النقابي، مثلا عندما نعتمد مبدأ الرئاسة النقابية أو الأمين العام أو السكرتير العام علينا إتباع القواعد النقابية التالية:

- **رئيس النقابة:**

يشترط في هذه الحالة أن ينتخب رئيس النقابة وباقي أعضاء المكتب التنفيذي من المجلس التنفيذي، والمنتخب بدوره من المؤتمر.

- **أمين عام النقابة:**

ينتخب من الأمانة العامة، التي ينبثق عنها مكتب الأمانة العامة، ولهذا السبب نقول لباقي أعضاء القيادة النقابية، الأمين العام المساعد، وعلى سبيل المثال الأمين العام المساعد للشؤون الإدارية والمالية. ويجرى انتخابهم من الأمانة العامة للنقابة، كما يجري انتخاب الأمانة العامة من المجلس المركزي للاتحاد، والمجلس المركزي يجري انتخاب أعضائه من المؤتمر العام للاتحاد.

- **السكرتير العام للنقابة:**

ينتخب من السكرتارية العامة، وفى هذه الحالة نقول لباقي أعضاء القيادة النقابية، سكرتير عام مساعد، أو سكرتير،

وعلى سبيل المثال سكرتير العلاقات الخارجية، أو السكرتير العام المساعد للشؤون الثقافية والإعلامية.

- **قواعد تحديد عدد أعضاء القيادة النقابية:**

عند تأسيس النقابة أو إتحاد أو جمعية يجري تحديد عدد أعضاء المجالس الإدارية أو الأمانة العامة وغيرها من المسميات الكثيرة، ولكن الشيء الذي يجب التأكيد عليه هو القواعد المتبعة في تحديد عدد أعضاء الإدارة النقابية وأصولها، لذا من الأهمية معرفة أن هذا العدد يتم تحديده عند بدء تأسيس النقابة، وذلك حسب اللجان المتخصصة التي تنوي النقابة تشكيلها أو إقرارها وانتخاب أعضائها من المؤتمر أو تعينهم من مجلس الإدارة، بحيث يترأس كل عضو إداري لجنة متخصصة، فعلى سبيل المثال لجنة الشؤون الاجتماعية يترأسها بالضرورة أحد أعضاء مجلس الإدارة، وهكذا بالنسبة للجان الأخرى، ووفق هذه القاعدة يتم اعتماد عدد أعضاء المجالس الإدارية.

الخاتمة

النقابات هي إحدى المكونات الهامة في التنظيم الاجتماعي الذي يقوم على مبادئ التضامن والتعاطف المشتركة مع الآخرين، وتنشد النقابات في نهاية المطاف رفاهية الإنسان، كما أن النقابات تقوم على المبادرات الذاتية لتحقيق ما هو حق، باعتبارها قوة محركة لتفجير الطاقات العمالية والاجتماعية، والقوة الحاسمة للمشاركة الاجتماعية في التنمية. ومن خلال التنظيم والاتساق بين توجه الدولة نحو الاقتصاد الحر وبين السياسات الاجتماعية، تصبح النقابات ضرورة تاريخية كحاجة موضوعية لضبط حركة المجتمع نحو الاستقرار، ونجاح خطط التنمية، والمحافظة على حقوق العمال، والنقابات هي مؤسسات غير حكومية أو حزبية أو دينية، باعتبارها وثيقة الصلة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية لقطاعات شعبية واسعة من العمال والموظفين والمهنيين. ووفقاً لهذا المبدأ ترفض النقابات التبعية والتمايز والعنف لتؤكد تمثيلها الحقيقي لأعضائها في محيط من التحولات الإقليمية والدولية المفروضة ضمن قوانين وشروط

العولمة، وذلك في إطار الرؤية الغربية. فمن الناحية الاقتصادية سوف يفرض التحول السريع نحو اقتصاد السوق بالكامل أي نحو قوانين العرض والطلب، وخصخصة الهياكل والمؤسسات الاقتصادية والخدمات. ومن الناحية السياسية سوف يؤدي ذلك إلى تخلي الدولة عن بعض وظائفها الاقتصادية والاجتماعية وتقليص سلطة الحكومة من خلال تحقيق آليات النظام الديمقراطي الليبرالي، مما سيجعل النقابات في مواجهة تيار وسياسات الخصخصة والذي يعتمد على فلسفة تراجع الدولة في أداء وظائفها الاجتماعية في الحماية وسياسات التدخل والتوجيه والمركزية، وهو السبب المباشر لقيام النقابات الحديثة، ومن سماتها نشوء الدولة الحديثة. لذا أصبحت النقابات الجزء الأهم من مكونات المجتمع المدني التي أنهت مرحلة الأشكال التنظيمية البسيطة التي أفرزتها مراحل الإنتاج والتقسيمات الاجتماعية للعمل ما قبل الرأسمالية ودور الدولة في الرعاية الاجتماعية والتخلي عن مسؤولياتها التاريخية سيجبر قطاعات كبيرة من المواطنين لإنشاء النقابات والمؤسسات المدنية (مؤسسات المجتمع المدني) الأخرى لمواجهة قيم السوق وأسباب التهميش، وهي النتيجة المنطقية التي تسرع في انتشار النقابات ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى، ضمن معادلة موضوعية في التوازن

بين تراجع الدولة وتقدم المجتمع في مواجهة قيم العولمة التي ستقلب قوانين الصراع بين الدولة والمجتمع إلي صراع بين قوى السوق، بمعنى أن الدولة لم تعد هي الخصم وإنما قوي السوق، مما سيفرض على النقابات تغيير بنيتها الثقافية القديمة، ومغادرة محيطها الاجتماعي الذي يشكل مزيجاً من التخلف يحمل بداخله التعصب الطائفي والمذهبي والانغلاق وطابعه الذكوري وصعوبة تقبل الأمور الغير مألوفة وتجاوز الحق العام، والقبول بإفرازات النظام الليبرالي والسير نحو الحداثة، والأخذ بمبدأ التكامل والتوازن الاجتماعي واستبعاد التوجهات والحركات التي تحمل مشروع خنق النقابات عبر تصورات استبدادية وقهرية، أو جعلها أطراً حزبية تنزع إرادتها الحرة وتعيق استكمال بنائها المؤسسي.

شروط النشر والاشتراك في السلسلة

تتضمن الشروط:

طبيعة الموضوع: قضايا ومفاهيم ذات الصلة بالتنمية السياسية.

1) الحجم: في حدود لا تقل عن 30 صفحة ولا تزيد عن 100 صفحة.

2) تخضع البحوث المقدمة للتحكيم، وفق إجراءات يحددها المعهد ويلتزم بها مقدم البحث.

يمنح المعهد مكافأة مالية للكاتب بعد إجرائه التعديلات وتنفيذ الملاحظات التي يبديها المعهد، أو التحكيم على المسودة لكي تصبح صالحة للنشر.

صدر من سلسلة إصدارات التنمية السياسية

1) الثقافة السياسية.
الدكتور عبد الغفار رشاد القصبي.

2) المؤسسية وبناء المؤسسات.
الدكتور عبد الغفار رشاد القصبي.

3) المجتمع المدني
الدكتور عبد الغفار رشاد القصبي.

4) المنظمات الدفاعية "قضايا النهوض بالمرأة".
الدكتور عبد الغفار رشاد القصبي.

5) التعددية والتسامح.
الأستـــاذ عبد النبي سلمان أحمـد.

6) مفاهيم وآليات العمل النقابي.
الأستاذ محمد عبد الجليل المرباطي.

7) الحكـــم الرشيـــد.
الأستاذ حسن علي حسن إسماعيل.

8) آليات العمل والتشريع والرقابة في مجلسي الشورى والنواب.
الأستـــاذ يوســـف زينـــل.

9) الاتصال والتنمية السياسية.
الدكتور عبد الغفار رشاد القصبي.

10) التنمية السياسية من خلال مؤشرات الديمقراطية وحقوق الإنسان.
الدكتور عبد الغفار رشاد القصبي.

11) القيادة والتنمية السياسية.
الدكتور عبد الغفار رشاد القصبي.

12) المشاركة السياسية ودورها في التنمية السياسية.
الدكتور عبد الغفار رشاد القصبي.

قسيمة اشتراك في سلسلة

(إصدارات التنمية السياسية)

الاسم : .....

المؤسسة : .....

الهاتف : .....

العنوان : .....

الرمز البريدي : .....

البلد : .....

البريد الإلكتروني : .....

بدء الاشتراك : (من العدد:..... إلى العدد: .....).

رسـوم الأشتراك

للأفـراد	: 12 ديناراً بحرينياً.	26.525 دولاراً أمريكياً.
للمؤسسات	: 24 ديناراً بحرينياً.	63.662 دولاراً أمريكياً.

- ❑ **للاشتراك من داخل المملكة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، والحوالات النقدية.**
- ❑ **للاشتراك من خارج المملكة تقبل الحوالات المصرفية فقط شاملة المصاريف فقط.**

على أن تسدد القيمة بالدينار البحريني أو بالدولار الأمريكي بإسم معهد البحرين للتنمية السياسية.

حساب رقم (008700118807)- بنك البحرين الوطني – المنامة

نرجوا موافاتنا بنسخة من إيصال التحويل مرافقة لقسيمة الاشتراك إلى العنوان التالي:

معهد البحرين للتنمية السياسية

ص.ب. 38955 - الرفـاع – مملكة البحريـن

هاتف: 17650172-973+ فاكس: 17650134-973+

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثنى عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك.

معهد البحرين للتنمية السياسية
Bahrain Institute for Political Development
هاتف: 17650172 ، فاكس: 17650134 ، ص.ب.: 38955
www.bipd.org

رقم الناشر الدولي: ISBN 978-99958-54-14-0
رقم الإيداع : د.ع 2009/7496م